مستشار رئيس الوزراء: الحكومة ستلجأ للاقتراض لتأمين الرواتب بحال استمرار الحرب



نخيل نيوز ـ متابعة

أكد المستشار المالي لرئيس الوزراء مظهر محمد صالح، اليوم السبت، أن آثار عرقلة صادرات النفط العراقية عبر مضيق هرمز لن تظهر الآن، ولكن بعد شهرين، فيما أشار الى أن الحكومة ستلجأ الى الاقتراض الداخلي إذا استمر إغلاق المضيق، وبين أن العراق محصن مالياً لمدة 5 أشهر.

وقال صالح في تصريح: إن "هنالك تأثيراً من خلال عرقلة صادرات النفط العراقية عبر مضيق هرمز على مجمل الوضع المالي والاقتصادي في البلاد، ولكن لا يظهر الآن، لأن النفط يصدر وبعد ذلك تكون التسعيرة".

وأشار الى أن "التأثير سيبدأ بالظهور بعد شهرين من الآن تقريباً، أي بحلول الشهر الخامس والسادس بسبب توقف التصدير، وعلى الأغلب ستحدث عملية تسوية لأن التقديرات تشير الى أن الحرب ستبقى كأقصى حد 4 أشهر".

وتابع، أنه "لا يوجد حل للحكومة سوى اللجوء الى الاقتراض لغرض توفير الرواتب وتسديد الالتزامات الخارجية"، مبيناً أن "العراق سيمر بمرحلة تقشف خلال الشهرين التي أشرنا اليهما، في الأجور والرواتب التقاعدية والرعاية الاجتماعية".

وأكمل، أنه "من الحلول التي ستتبناها الحكومة الاقتراض الداخلي، وهناك تعاون بين السلطة النقدية والمالية، لأن احتياطات العراق جيدة تسمح له بالاقتراض"، مردفاً بأن "الاحتياطات النقدية للعراق تدعم حصوله على الاقتراض الداخلي الذي سيرتفع إذا استمرت الأزمة، لكن العراق محصن ولا يتأثر كثيراً إذا استمرت هذه الأزمة 4 أو 5 أشهر".


25000
50000
50000
وكالة انباء العراقية
IRAQI NEWS AGENCY
www.palms-news.com